الأمم المتحدة

A/64/704

الجمعية العامة

Distr.: General
15 March 2010
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم بأن حكومة إسبانيا قدمت ترشيحها لانتخابات عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، التي ستجري في أيار/مايو المقبل أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الرابعة والستين.

وأرفق طيه وثيقة التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة إسبانيا في هذا المجال المقدمة، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ (انظر المرفق)، راجيا تعميمها على الدول الأعضاء باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال.

(توقيع) خوان أنطونيو **يانييث – بارنويفو**

240310 240310 10-27400 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

تعهدات إسبانيا والتزاماتها الطوعية إزاء مجلس حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

إن إسبانيا، إذ تسترشد بالقيم العالمية التي ينص عليها دستورها، واقتناعا منها بأن قيام عالم مزدهر ومسالم لا يتم إلا من خلال احترام الحقوق والحريات وكرامة الإنسان، تدافع بحزم عن احترام حقوق الإنسان في العالم.

والتزام إسبانيا إزاء الفئات الأكثر حرمانا ثابت راسخ. فهي، من جهة، تبذل جهودا كثيفة لمكافحة الفقر إذ زادت بشكل ملحوظ الأموال التي تخصصها للتعاون من أجل التنمية والتي يُتوقع أن تبلغ نسبتها ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢. ومن جهة أخرى، تدافع بشدة عن حقوق الإنسان التي تشكل حجر الزاوية في الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الداخل والخارج. وإن تعددية الإجراءات الوطنية والدولية والانسجام فيما بينها هما السبيل الوحيد للوفاء فعلا بالالتزامات التي تترتب على احترام حقوق الإنسان الأساسية في العالم أجمع.

أولا – المساهمة الدولية

١ – الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت إسبانيا دولة طرفا فيها وتوضيحات بشأن عمليات التصديق أو سحب التحفظات المزمعة في المستقبل

إن إسبانيا طرف في جميع صكوك حقوق الإنسان المنشأة في إطار الأمم المتحدة تقريبا، وفي القسم الأكبر من الصكوك المماثلة التي وضعتها مختلف أجهزة المنظومة، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وفي جملة الصكوك الدولية الرئيسية التي صدّقت عليها إسبانيا في الآونة الأخيرة، يُذكر البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٥)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (٢٠٠٧)، وفي فترة أقرب عهدا، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٩).

وشاركت إسبانيا مشاركة فاعلة في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٧.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقّعت إسبانيا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك خلال الاحتفال الرسمي بفتح باب توقيع هذا الصك أمام الدول.

ورفعت إسبانيا تحفظها عن المادة ٩ من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (المتعلق بالاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية)، وصدقت على تعديل المادة ٢٠ (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (من أجل زيادة وتيرة اجتماعات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة).

وأخيرا، شرعت إسبانيا في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٢ - التعاون مع الهيئات المعنية بالإجراءات الخاصة

وجهت إسبانيا دعوة دائمة إلى جميع الهيئات المعنية بالإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، زارت الهيئات التالية إسبانيا:

- المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٣)
- المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (٢٠٠٣)
- المقررة الخاصة المعنية بتفعيل الحق في التمتع بالسكن اللائق (٢٠٠٦)
- المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب (٢٠٠٨)
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أبلغت إسبانيا المقرر الخاص المعني بتعزيز حرية الرأي والتعبير وحمايتها بموافقتها على زيارته المقبلة إلى إسبانيا

وتردّ إسبانيا في الوقت المناسب على جميع الرسائل الواردة من المقررين الخاصين وتتابع التوصيات التي يصدرونها بعد زياراتهم.

٣ - التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات

قدمت إسبانيا مؤخرا تقاريرها الدورية ذات الصلة إلى كل من لجنة مناهضة التعذيب (٢٠٠٨)، ولجنة حقوق الطفل (٢٠٠٨)، ولجنة القضاء على التمييز العنصري (٢٠٠٩)، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٩).

وبالإضافة إلى ذلك، دافعت في السنوات الأخيرة عن تقاريرها المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠٠٨) واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩).

ووقّعت إسبانيا القسم الأكبر من البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وصدقت عليها، ومعظم هذه البروتوكولات يبحث في سبل تعزيز التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات، بما في ذلك التعاون لمعالجة الشكاوى التي يقدمها الأفراد. وفي هذا الصدد، من المعتزم قريبا إصدار إعلان يُقرّ باختصاص الهيئة المعنية برصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٤ - المساهمة في مبادرات دولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية

تدعم إسبانيا المبادرات الدولية الرئيسية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنها بالتحديد المبادرات التالية:

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنشأت إسبانيا صندوقا استئمانيا لتحقيق أهداف الألفية مبلغه ٥٢٨ مليون يورو أضيف إليه لاحقا مبلغ ٩٠ مليون يورو، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتولى إدارته. وبذلك تكون إسبانيا قد أدمجت في عملية تحقيق تلك الأهداف نهجا يسلط الضوء على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- تبرعت إسبانيا بمبلغ ٥٠ مليون يورو لإنشاء صندوق المساواة بين الجنسين التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك كجهد خاص من جانبها لمكافحة التمييز على أساس نوع الجنس

- تشجع إسبانيا وتدعم دعما كاملا، بالاشتراك مع تركيا، مبادرة تحالف الحضارات التي تبناها الأمين العام للأمم المتحدة وأيدتها الجمعية العامة، بوصفها محفلا يرمي إلى الإسهام في التخفيف من حدة التوتر ومواجهة الاستقطاب والتطرف داخل المجتمعات وفيما بينها، وذلك في إطار نهج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز الديمقراطية في العالم، ولا سيما من خلال دعم البرامج المتعددة الأطراف التي تنفذ عن طريق الأمم المتحدة. وما فتئت إسبانيا تقدم الدعم إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية منذ إنشائه وأصبحت أحد المساهمين الرئيسيين فيه

- أظهرت إسبانيا التزامها الثابت بالدفاع عن حقوق الطفل وقدمت البرهان على ذلك بإسهاماتها في اليونيسيف، التي زادت على ٧٤ مليون يورو في عام ٢٠٠٨ بين تبرعات ومساهمات في مختلف الصناديق. وبشكل أكثر تحديدا، قدمت إسبانيا مليوني يورو إلى صندوق المساعدات الإنمائية لدعم برامج اليونيسيف المخصصة للأطفال الجنود

- إسبانيا هي المساهم الأول في اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، المنشأة بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة غواتيمالا، والتي تتلقى الدعم من الجمعية العامة

- اعتمدت الحكومة الإسبانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن

- تؤيد إسبانيا تأييدا كاملا التفاوض بشأن إنشاء صك جديد من أجل وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها

- قدمت إسبانيا مبادرة ترمي إلى تحقيق وقف عالمي لتطبيق عقوبة الإعدام يُعتزم في إطاره إنشاء لجنة خبراء دولية بهذا الشأن. وعينت سفيرا متجولا للمضي قدما في تنفيذ هذه المبادرة

٥ - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعم أنشطتها

زادت إسبانيا تبرعاتها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ستة أضعاف في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، وبذلك أصبحت اليوم ثاني أكبر مساهم في أنشطة المفوضية.

ويُقدَّم أكثر من نصف التبرعات على أساس غير مخصص، أما الباقي فيخصص للأنشطة الميدانية (في كل من كولومبيا وغواتيمالا وبوليفيا وهايتي والعراق وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى)؛ والصناديق المواضيعية (حماية ضحايا التعذيب، والشعوب الأصلية، ومكافحة أشكال الرق المعاصرة، والصندوق الخاص

للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب)؛ ومجالات أخرى (كالإجراءات الخاصة والعنف الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة).

وفي عام ٢٠٠٨، قدمت إسبانيا إسهاما خاصا في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦ - الالتزام بتقديم دعم كامل وبنّاء لمداولات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، بما في ذلك الهيئات المعنية بالإجراءات الخاصة

قدمت إسبانيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. وهي تشارك بشكل بنّاء في مختلف الاستعراضات الدورية الشاملة لبلدان أخرى.

وقدمت إسبانيا، بالاشتراك مع ألمانيا، مبادرة ترمي إلى الاعتراف بأن الحصول على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية حق من حقوق الإنسان.

وتولت إسبانيا رعاية عملية تجديد قاعة الاجتماعات XX في قصر الأمم بجنيف، وهي المقر الرسمي لاجتماعات مجلس حقوق الإنسان.

٧ - التزامات بتقديم دعم بنّاء ومفتوح إلى آلية استعراض دوري شامل معمق تشمل تقديم تقارير بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصياتها

ستقدم إسبانيا تقريرها الأول إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان لمناقشته وبحثه في أيار/مايو ٢٠١٠. ويأتي هذا التقرير ثمرة عملية مفتوحة وشفافة بالتعاون مع مكتب أمين المظالم، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إسبانيا، ومع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.

ثانيا - المساهمة الوطنية

١ - وصف السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتخطيط لها وعمليات/ممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمانات اتخاذ تدابير فعالة لجبر الضرر الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك

يعدد دستور إسبانيا لعام ١٩٧٨ حقوق المواطنين وغير المواطنين ويضمنها ويضع نظاما قضائيا مستقلا مكلفا بحمايتها من جميع أشكال الانتهاك أو الاعتداء. وفي إطار نظام الحماية هذا، يضطلع الانتصاف أمام المحكمة الدستورية بدور خاص من حيث أنّ بوسع أيٍّ كان، عند استنفاد السبل العادية، أن يطعن أمامها في قرارات قضائية تُضعف الحقوق الأساسية الجديرة بحماية خاصة.

وعلاوة على ذلك، يُنشئ الدستور مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان تتمثل في مكتب أمين المظالم الذي يتولى، بالتعاون مع المفوضين الإقليميين، مهمة حماية حقوق الأشخاص ورصد إجراءات الحكومة. ويعيّن البرلمان أمين المظالم الذي يعمل بصورة مستقلة ولا يتلقى تعليمات من أيّ سلطة، على النحو المنصوص عليه في ما يسمى ''مبادئ باريس'' للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أقرت الحكومة الإسبانية خطة لحقوق الإنسان عُرضت في نيويورك على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعرض الخطة بصورة منتظمة جميع الإجراءات الحكومية والسياسات العامة الرامية إلى تفعيل حقوق الإنسان وحمايتها سواء على المستوى الوطني أو في إطار السياسة الخارجية. وهي خطة مفتوحة يساهم فيها المجتمع المدني ويُسهم أيضا في تنفيذها من خلال أربع منظمات غير حكومية تشارك في عضوية لجنة متابعة التنفيذ. وفي ذلك اليوم نفسه، أُقرت أيضا الخطة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. كما يجري إعداد خطة لمكافحة استغلال الأشخاص في مجال العمل.

وإسبانيا أيضا عضو في مجلس أوروبا وتولت رئاسة مجلس وزرائه في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩، وصدّقت على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى معظم بروتوكولاتها الإضافية، وعلى الميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب. وبذلك تكون حقوق الأشخاص مشمولة بالحماية الفعالة من خلال آليات الرصد الإقليمي، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المتخصصة.

٢ - تحديد التحديات الرئيسية في مجال حماية حقوق الإنسان والتدابير اللازمة لمواجهتها

وضعت الحكومة الإسبانية، إدراكا منها للتحديات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان، مجموعة من السياسات العامة وشجعت على سن قوانين جديدة بهدف إزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة والحقيقية بين جميع المواطنين.

وفي هذا السياق، أُقرت مؤخرا، في جملة قوانين أخرى، القوانين التالية:

- القانون الأساسي المتعلق بالتدابير الشاملة للحماية من العنف الجنساني (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى حماية الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم
- قانون الاستقلال الشخصي (٢٠٠٦)، الذي يرمي إلى توفير فرص متكافئة لمن لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم (كالمرضى والمعوقين وغيرهم)، ولأسرهم

- قانون المساواة بين الجنسين (٢٠٠٧)، الذي يرمي إلى تذليل جميع العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة

- قانون الهوية الجنسانية (٢٠٠٧)، الذي يقضي على كل تمييز قائم على أساس التوجه الجنسي

وعلاوة على ذلك، أضيفت إلى المناهج المدرسية مادة إلزامية للتثقيف بشؤون المواطنة وحقوق الإنسان.

وسعيا لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل المجتمع الإسباني الذي يزداد تنوعا، أُنشئت مؤسسات جديدة أهمها:

- مجلس تعزيز المعاملة المتساوية، الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين المواطنين والمهاجرين

- مؤسسة التعددية والتعايش، التي تهدف إلى تشجيع الحوار بين الأديان والتفاهم المتبادل

- مجلس الدولة لشعب الغجر، الذي يعترف بالحالة الخاصة للمواطنين المنتمين إلى جماعة الغجر الإثنية الذين لا يزالون، في كثير من الحالات، يواجهون مشاكل على صعيد الاندماج

وأخيرا، تنفيذا للالتزامات المتعهد بها بموجب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أنشأت إسبانيا في عام ٢٠٠٩ الآلية الوطنية لمنع التعذيب وأسندت مهمتها إلى أمين المظالم.

٣ - أساليب إشراك المجتمع المدني، بما يشمل صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وبرامجها

تُجري الحكومة مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني عند صياغة السياسات العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وثمة مثالان حديثان على هذه العملية هما:

- خطة حقوق الإنسان. فبمجرد انتهاء الحكومة من إعداد المسودة الأولى للخطة، بادرت إلى إطلاع منظمات المجتمع المدني عليها. وأُعدت الصيغة النهائية للخطة، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٨، بطريقة شفافة وشاملة. وتتوخى لجنة متابعة التنفيذ مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمالها

- جرى تعيين الآلية الوطنية لمنع التعذيب عن طريق التشاور والتنسيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

وبالإضافة إلى ذلك، يجري التشاور مع منظمات المجتمع المدني في إعداد كثير من التقارير المقدمة إلى اللجان المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وتستفيد المنظمات غير الحكومية من مختلف مصادر التمويل العام لتتمكن من الاضطلاع بمساهمتها القيّمة في حماية الحقوق والحريات العامة وتعزيزها.

٤ - الالتزام بالدفاع عن أرفع معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ستعمل إسبانيا على كفالة الاحترام التام للالتزامات المترتبة على جميع الصكوك الدولية التي تدخل طرفا فيها وستواصل الحفاظ على أرفع معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الأشخاص الخاضعين لاختصاصها القضائي.